مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

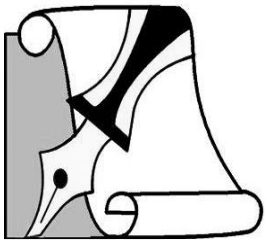

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

وساطة مصرية للتهدئة في الضفة وغزة.. ولقاءات "للجهاد" في القاهرة
خطة أمريكية لضرب المقاومة في نابلس وجنين بواسطة قوات السلطة

لم تعد أخبار القتل والتوغل والهدم والحصار والاعتقال في فلسطين بجديدة. فهذه الممارسات ـ التي أقل ما يمكن وصفها بالإجرامية ـ أصبحت جزءاً يومياً من حياة الفلسطينيين، في ظل حكومة بنيامين نتنياهو الفاشية التي تتّجه إلى شرعنة البؤر الاستيطانية، وتأسيس كيان خاص يرعى ويشرف على تنفيذ هذا الأمر.

اللافت أن هذه التطورات الخطيرة تزامنت مع حراك مصري لافت لتهدئة الأوضاع في الأراضي المحتلة، التي تشهد حالة من الغليان، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، نتيجة للعدوان اليومي الوحشي المتواصل الذي ينفّذه الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، خصوصاً في الضفة الغربية التي لا يكاد يمر يوم إلاّ ويسقط فيه عدد من الشهداء والجرحى.

وكان سبق الحراك المصري جولة لوفد أمريكي رفيع المستوى، ترأّسه وزير الخارجية أنتوني بلينكن، على القيادات الإسرائيلية والفلسطينية، لتسويق فكرة حلّ الدولتين التي لم تعد مقبولة عند الجانب الإسرائيلي.

وماذا عن تفاصيل جهود التهدئة التي تتولاّها مصر؟

في الواقع، استبقت السلطات المصرية المختصة بالإشراف على ملف التهدئة في قطاع غزة، والتي تعمل حالياً لاستعادة الهدوء في كافة المناطق الفلسطينية، اللقاءات التي بدأت بعقدها مع الفصائل الفلسطينية، لا سيما وفد حركة الجهاد الإسلامي الذي كان وصل للقاهرة في 3 شباط الجاري، بمباحثات قام بها وفد أمني مصري كان وصل إلى تل أبيب في التاريخ ذاته، في إطار الوساطة المصرية، لـ"تبادل الرؤى" مع مسؤولين أمنيين في الكيان، لمنع التصعيد في القدس والضفة الغربية، وقطاع غزة.

وعليه، تؤكد مصادر مصرية أن الوفد الأمني المصري، المشرف على ملف التهدئة، كان قد أعدّ خطة للتهدئة، تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ناقش رئيس جهاز المخابرات المصرية، اللواء عباس كامل، هذه الخطة مع الرئيس محمود عباس وكبار المسؤولين الفلسطينيين خلال زيارته لرام الله، في أواخر كانون الثاني الماضي، والتي يشمل جزءاً مهماً وكبيراً منها قطاع غزة، في ظل ربط فصائل المقاومة الفلسطينية بين الساحات في العمل المقاوم.

وتبعاً لذلك، وبهدف إقرار التهدئة الكاملة، طالب الجانب الفلسطيني الرسمي بأن توقف "إسرائيل" هجماتها العسكرية ضد المناطق الفلسطينية، وتوقف تطبيق خطة الوزير المتطرف إيتمار بن غفير ضد الأسرى، وهو أمر أخذه الوسيط المصري في الاعتبار. كما قدّمت الفصائل الفلسطينية في غزة ذات المطالب للوسيط المصري، والذي أجرى معها، عقب التصعيدات العسكرية المحدودة في غزة، اتصالات عن بُعد.

وكيف كانت لقاءات الجانب المصري في تل أبيب؟

كشفت التقارير أن الوفد المصري الذي زار تل أبيب، لبحث مقترحات للتهدئة في الأراضي الفلسطينية ـ بما يشمل وقف التصعيد في الضفة وغزة والسجون ـ حصل على وعد إسرائيلي بإنهاء التوتر في السجون، ووقف الإجراءات العقابية. وقد أُبلِغت قيادة الأسرى بهذه الخطوة، وأعلنت عن وقف إجراءاتها التصعيدية ضد إدارة السجون.

بالمقابل، طلب مسؤولون أمنيون إسرائيليون من الوفد المصري، بأن تتوقف الهجمات التي تشنّها مجموعات فلسطينية مسلّحة تنشط شمال الضفة الغربية، وكذلك وقف العمليات الفردية، التي يعتقد الأمن الإسرائيلي أنها مدعومة من الفصائل؛ وربطوا وقف العمليات العسكرية الإسرائيلية بتوقف تلك العمليات، التي تنفّذ في أماكن مختلفة.

وبناءً على ذلك، من المقرّر أن يبدأ التطبيق العملي لوقف الإجراءات العقابية ضد الأسرى، ويشمل في بدايته، إعادة الأوضاع في "سجن الدامون" الذي توجد فيه الأسيرات الفلسطينيات إلى ما كانت عليه، من خلال إعادة المقتنيات الخاصة بهن، وإنهاء عزل أربعة وضِعن في الزنازين؛ وكذلك إنهاء أزمة الأسرى في "سجن النقب".

وماذا عن تحذيرات المقاومة لإسرائيل؟

أكدت معلومات من داخل الأراضي المحتلة، أن الوفد المصري نقل تحذيرات قوية للجانب الإسرائيلي، تنذر بتصعيد العمل المقاوم على ساحة غزة، في حال بقيت الأمور على ما هي عليه، بسبب سياسات الوزراء الإسرائيليين المتطرفين. وشدّد الوفد كذلك على ضرورة خفض التصعيد العسكري في الضفة، بما في ذلك هجمات المستوطنين.

والجدير ذكره أن مسؤولين أمنيين في دولة الاحتلال، كانوا قد حذّروا من خطة وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف إيتمار بن غفير، الهادفة للمساس بظروف اعتقال الأسرى الفلسطينيين، خاصة بعد تحذيرات فصائل المقاومة بعدم السكوت على تلك الهجمة، وتأكيدها أنها ستؤدّي إلى الانفجار.

وما هو برنامج لقاءات "الجهاد" في القاهرة؟

مع عودة الوفد المصري إلى القاهرة، والتي تزامنت بدء وصول وفد حركة الجهاد الإسلامي، حاملاً بين يديه انفراجة بشأن ملف الأسرى، من شأنها أن تسهّل الحوارات مع وفود الفصائل، بدأت لقاءات وفد حركة الجهاد الإسلامي، برئاسة الأمين العام زياد النخالة، في العاصمة المصرية القاهرة، حيث اجتمع مع رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية، اللواء عباس كامل.

وذكرت الحركة في بيان لها أنه جرت مناقشة آخر التطورات في الأراضي الفلسطينية، خاصة الأوضاع في القدس والضفة الغربية، لاسيما في مدينة جنين، والأوضاع السياسية بشكل عام، والداخلية بشكل خاص؛ كما بحث الجانبان العلاقة الثنائية، والجهود المصرية لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، وسُبل استعادة وحدة الصف الفلسطيني.

وأوضحت الحركة أن أجواء أخوية وإيجابية سادت اللقاء، في ظل تأكيد مصر على استمرار جهودها المساندة للقضية الفلسطينية على كافة المستويات. كما جرى الاتفاق على استمرار الاتصالات والتشاور بشأن القضايا ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية والأوضاع في الضفة والقدس بشكل خاص.

ومن المقرّر أيضاً أن يصل لاحقاً وفد قيادي رفيع من حركة حماس برئاسة رئيس المكتب السياسي إسماعيل هنيّة، بعد أن تلقّت الحركة دعوة مصرية رسمية.

وما الجديد الذي حملته زيارة الخارجية الأمريكية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة؟

في الحقيقة لم تحقّق زيارة الوفد الأمريكي، والذي ضمّ كلاً من وزير الخارجية أنتوني بلينكن، ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان، ورئيس CIA جهازوليام بيرنز، أي خرق يُذكر، رغم سعيهم إلى التوصل لصفقة شاملة مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، من خلال مقترح يشمل قضايا داخلية وخارجية، وفق تقرير نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت".

وتتضمّن هذه الصفقة أنه "مقابل تعاون أميركي (مع إسرائيل) في قضيتي إيران والسعودية، يعمل نتنياهو من أجل التراجع عن تعهداته وتعهدات شركائه (في الحكومة) الانتخابية، وأن يهدّئ الوضع، ويحافظ على الوضع القائم في جبل الهيكل (المسجد الأقصى)، ويعزّز السلطة الفلسطينية، ويلجم المستوطنات؛ على أن يكون أداء الحكومة في جميع هذه المواضيع ضمن الخطوط الحمراء التي تضعها الإدارة الأميركية".

ووفقاً للتقرير، كانت الطروحات عبارة عن مجموعة تفاهمات، سريّة وشبه سريّة؛ وهي ليست احتفالية مثل صفقة القرن التي طرحها ترامب، لكنها عملية سياسية لها انعكاسات على الحلبة الإسرائيلية الداخلية."

وما هو الردّ الإسرائيلي على هذه الصفقة الأمريكية؟

تشير المعلومات إلى أن نتنياهو استجاب لهذه الصفقة؛ وفي الوقت ذاته، يأخذ نتنياهو بالاعتبار أيضاً مطالب شركائه في اليمين المتطرف بسبب توازن القوى في الكنيست، حيث توجد أغلبية مؤيّدة لكلا المسارين؛ أي للصفقة التي تطرحها الإدارة الأميركية، وكذلك لسياسة اليمين المتطرف بضم مناطق من الضفة ومواجهات في المسجد الأقصى وإضعاف جهاز القضاء؛ "لكن لا توجد أغلبية تؤيّد كلا المسارين.

ومع أن هذا الأمر يبدو غريباً برأي الخبراء، لكن هذا هو الواقع. وبالتالي أي محاولة للتقدم في المسارين، أي منح الأميركيين ما يريدونه، ومنح سموتريتش وبن غفير والحريديين ما يريدون، سيقود إلى انفجار داخلي وخارجي بالضرورة. ونتنياهو يحاول في هذه الأثناء السير بين القطرات."

وفي محاولة لاستمالة الأمريكيين، طلب نتنياهو مهلة أخرى بشأن تهجير قرية خان الأحمر، آملاً أن يسجّل الأميركيون ذلك كنقطة في صالحه؛ لكنه يعد بأن يمنح قريباً خطوة باتجاه المستوطنات. "وهو يقنع سموتريتش بأن يحوّل إلى السلطة الفلسطينية المال المدينة إسرائيل به لها؛ لكنه يسمح له بالنشر أنه خصم من هذه الأموال الدفعات التي تقدّمها السلطة إلى عائلات "القتلى" والأسرى.

وماذا عن لقاءات بلينكن مع قيادات السلطة الفلسطينية؟

كانت للوفد الأمريكي لقاءات مع مسؤولي السلطة الفلسطينية، حيث اجتمع بلينكن بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، فيما التقى أمين سر اللجنة التنفيذية لـ"منظمة التحرير الفلسطينية" حسين الشيخ، في رام الله، مع مساعدة وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط باربرا ليف، ونائبها هادي عمرو، وكيم هارينغتون من الأمن القومي.

وقد بحث "الشيخ" مع الوفد الأميركي الذي ترأسته "ليف"، الأولويات الفلسطينية، وهي: العودة إلى ما كانت عليه الأوضاع ما قبل سبتمبر/ أيلول 2000، تجميد الاستيطان، وقف مصادرة الأراضي والموارد الطبيعية، وقف هدم البيوت، وقف الترحيل، والاغتيالات، وأية إجراءات تخلّ بالوضع القائم في القدس والأماكن المقدسة، والتوقف عن قرصنة عائدات الضرائب الفلسطينية.

وما هي قصة خطة الجنرال الأمريكي فينزل التي طرحها بلينكن على عباس؟

في الواقع أن لقاءات الجانب الأمريكي مع القيادات الفلسطينية لم تخلُ من الضغوطات التي مارسها خصوصاً وزير الخارجية الأمريكية على الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في محاولة لإقناعه بقبول وتنفيذ خطة أعدّها المنسّق الأمني الأميركي في القدس، الجنرال مايكل فينزل، والتي تهدف إلى "استعادة سيطرة السلطة" على جنين ونابلس، في مواجهة مجموعات المقاومة المسلحة

شمالي الضفة المحتلة، بحسب ما نقل موقع "أكسيوس" الأميركي عن مسؤولين أميركيين وإسرائيليين رفيعي المستوى.

وعليه، ترى إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن ـ في ظل بحثها عن سُبل تهدئة الوضع في الضفة الغربية، ومنعه من التدهور إلى انتفاضة ثالثة ـ أنّ "تراجع السيطرة الأمنية للسلطة الفلسطينية هو سبب رئيسي للتصعيد"، بحسب المسؤولين الأميركيين والإسرائيليين.

من هنا، شدّد بلينكن، خلال لقائه مع الرئيس الفلسطيني، في مقر الرئاسة الفلسطينية في رام الله، على أنه "من أهم الخطوات التي يتعيّن على السلطة الفلسطينية اتخاذها من أجل تهدئة الوضع الأمني، قبول وتنفيذ خطة أمنية صاغتها الولايات المتحدة" بواسطة المنسّق الأمني الأميركي الحالي في القدس، الجنرال مايكل فينزل.

وأشار مسؤولون أميركيون وإسرائيليون، بأن خطة فينزل "تحدّد كيف يمكن لقوات الأمن الفلسطينية استعادة السيطرة على شمالي الضفة الغربية، وخاصة في جنين ونابلس". وتشمل أيضاً "تدريب قوّة فلسطينية خاصة سيتم نشرها في هذه المناطق شمالي الضفة" لمواجهة المجموعات الفلسطينية المسلحة.

ولفت التقرير إلى أن المنسّق الأمني الأميركي في القدس، فينزل، قدّم خطته إلى الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية قبل عدة أسابيع؛ في الوقت الذي صعّد جيش الاحتلال الإسرائيلي من عملياته العدوانية ضدّ مدينتي نابلس وجنين، كان آخرها العدوان على مخيم جنين، والذي أسفر عن استشهاد 10 فلسطينيين، عشية وصول بلينكن.

وفي هذا السياق، أكدت مصادر أمريكية أن الجانب الإسرائيلي وافق على الخطة الأميركية، لكن الفلسطينيين أبدوا تحفظات كثيرة عليها، وأبرزها أنها لا تتضمن أي مطالب من "إسرائيل"؛ على سبيل المثال، تقليص عمليات الجيش الإسرائيلي في المنطقة (أ)، إذ قال المسؤولون الفلسطينيون لنظرائهم الأميركيين: لا يمكننا العمل أثناء النهار فيما يقتل الجيش الإسرائيلي الناس ليلاً."

وذكر التقرير أن المسؤولين الفلسطينيين شدّدوا على أن "الخطة لا تتماشى مع طريقة عمل أجهزة الأمن الفلسطينية، والتي تقوم أيضًا على المفاوضات وليس فقط عبر استخدام القوّة. كما أن

الجدول الزمني الذي حدّده الأميركيون في إطار تنفيذ الخطة كان قصيرًا جدًا؛ بالإضافة إلى أن الخطة لا تأخذ بعين الاعتبار حاجة السلطة الفلسطينية لحشد دعم الرأي العام الفلسطيني لمثل هذه العملية."

إشارة إلى أن محمود عباس كان قد اجتمع مع رؤساء الأجهزة الاستخباراتية في مصر والأردن ومسؤولين أمنيين من البلدين، والذين طالبوه باتخاذ خطوات لتحسين الوضع الأمني في الضفة الغربية، ونقلوا إليه رسائل مماثلة لتلك التي ناقشها خلال اجتماعه بوزير الخارجية الأميركي، بلينكن.

وفقاً لتقرير "أكسيوس"، أتت هذه الضغوطات في ظل حالة "الضعف" التي تعاني منها السلطة الفلسطينية في شمالي الضفة، وفقدان أجهزتها الأمنية السيطرة على مدينتي جنين ونابلس، مع تآكل الدعم الشعبي للسلطة شمالي الضفة بسبب "تصاعد الأزمة الاقتصادية، والفساد الذي ينخر في مؤسساتها، وحالة الإحباط" من جرّاء عدم إحراز أي تقدّم لحلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بما في ذلك "إطلاق عملية سياسية."

وبالإضافة إلى الضغط على الرئيس الفلسطيني في ما يتعلق بالخطة الأمنية، أفاد الموقع الأميركي بأن بلينكن حثّ عبّاس على استئناف التنسيق الأمني مع إسرائيل، والذي أعلنت السلطة الأسبوع الماضي عن تعليقه.

ومن المعروف أنه في أعقاب عدوان الاحتلال في جنين، أعلنت السلطة الفلسطينية عن تعليق التنسيق الأمني مع حكومة الاحتلال، وقالت إنه "لم يعد قائمًا اعتبارًا من الآن"، وذلك عقب اجتماع طارئ ترأسه عباس، بعد المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في مخيم جنين، والتي أسفرت عن سقوط شهداء وعشرين جريحًا، أربعة منهم في حالة حرجة.

لكن عباس ما لبث أن عاد إلى معزوفته القديمة حول "أهمية مواصلة نهج المقاومة الشعبية السلمية، والحفاظ على الأمن الداخلي لشعبنا ومؤسساتنا؛ وهي المسؤولية التي يجب أن تتحمّلها جميع المؤسسات الحكومية والأمنية والمحافظين والقوى الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني".

وما هي رؤية الفلسطينيين لزيارة الوفد الأمريكي؟

يعتبر عدد من القيادات في منظمة التحرير الفلسطينية أن "الهدف من زيارة الوفد الأميركي للضفة الغربية ولقاءاته مع القيادة الفلسطينية، هو الضغط لقبول هدنة للتهدئة مع إسرائيل، ومدّتها من ثلاثة إلى ستة أشهر؛ لكن القيادة الفلسطينية تشترط أن تكون أي تهدئة مرتبطة بأفق سياسي."

وكشفت هذه القيادات أن المسؤولين الأميركيين أكدوا أن فريقاً من كبار المسؤولين سيتابع مع الفلسطينيين، ومع حكومة الاحتلال الإسرائيلي، ما يتصل بالإجراءات أحاديّة الجانب، وتحديد الأولويات بالنسبة إلى الفلسطينيين.

بدورها، طلبت القيادة الفلسطينية، ممثّلة بالرئيس عباس، ضمانات بشأن تراجع إسرائيل عن اقتحام مناطق (أ) حسب اتفاقية أوسلو، أي المدن والبلدات الفلسطينية، ووقف التصعيد والاغتيالات اليومية، وتجميد الاستيطان ولجم المستوطنين.

وفي هذا الإطار، قال مصدر أمني فلسطيني: "كان ردّ جميع المسؤولين الأميركيين الذين حضروا إلى رام الله في الأسابيع الماضية، واضحاً، وهو: لا نستطيع أن نعطي ضمانات أن إسرائيل ستلتزم 100 بالمائة، لكنها يمكن أن تلتزم بنسبة ما."

الخلاصة:

لا يوجد في الأفق ما يشير إلى أن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية تتّجه إلى التهدئة، بالرغم من الجهود المصرية، والضغوط الأمريكية (الشكلية) على حكومة اليمين الفاشي، خصوصاً في ظل ما كشفته صحيفة هآرتس عن أن وزير المالية والوزير في وزارة الأمن، بتسلئيل سموتريتش، كان قد استعرض في لقاء عقده مع قادة المستوطنات في مقر وزارة الأمن في تل أبيب، خطّته لشرعنة البؤر الاستيطانية التي أقيمت بمبادرة من عصابات "فتية التلال" من المستوطنين أنفسهم، بدون مصادقة من دولة الاحتلال، وعلى أراضٍ فلسطينية خاصة.

واللافت أن سموتريتش أوضح أمام قادة المستوطنين، أن خطّته تقوم على تأسيس "مديرية الاستيطان"، والتي ستحلّ خلال عامين محلّ "الإدارة المدنية"، الذراع التنفيذية للاحتلال، والمسؤولة عن النواحي المدنية لحياة المستوطنين في الضفة الغربية من جهة، وعن كل عمليات وتصاريح البناء والتطور العمراني للفلسطينيين في الضفة الغربية من جهة أخرى، ولا سيما في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة للاحتلال، بموجب اتفاقية أوسلو.

من هنا، فإن الأجواء تبدو سوداوية، وتتّجه إلى مزيد من التصعيد والتأزيم. وليس من المستبعد أن تتدحرج الأمور وتصل إلى حد اندلاع مواجهة جديدة وواسعة بين الاحتلال والمقاومة الفلسطينية، والتي لن تقف مكتوفة الأيدي أمام ما يتعرض له شعبها ومقدساتها من عدوان يطال الحجر والبشر على حدٍ سواء؛ والأهم أن حكومة اليمين الفاشي ماضية في نهجها، وليس هناك ما يشي أنها ستتراجع، إلاّ من خلال سياسة القوّة، والمتمثلة حصراً بالمقاومة.